Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences (JEALS) • Vol 9, Sup Issue 7 (2025) • P: 78 - 64
https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals
ISSN: 2522-3372 (Online) • ISSN: 2522-3372 (Print)

The Nature and Causes of Corruption Crimes and the Importance of International Cooperation in Combating Them: An Analytical Study on the Qatari Experience

Asst-Prof. Nashat Mfudi Maasfeh

Police Academy | Qatar

Received: 03/04/2025

Revised: 17/04/2025

Accepted: 23/04/2025

Published: 30/07/2025

* Corresponding author: nashat3000@gmail.com

Citation: Maasfeh, N. M. (2025). The Nature and Causes of Corruption Crimes and the Importance of International Cooperation in Combating Them: An Analytical Study on the Qatari Experience. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 9*(7S), 64 – 78. https://doi.org/10.26389/AJSRP.M050425

2025 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: The growing global interest in combating the phenomenon of corruption is driven by the negative consequences it produces. No country is immune to the risks posed by the spread of this phenomenon, which is not confined to a particular people or nation. However, the extent and degree of corruption vary from one country to another, often depending on the environment that enables its proliferation. In countries that fail to acknowledge its existence and demonstrate no cooperation in addressing it, corruption tends to penetrate more deeply, turning such nations into attractive havens for corrupt individuals and transnational organized crime groups. These groups exploit systemic corruption to expand various illicit activities, including drug trafficking, human trafficking, money laundering, currency counterfeiting, and the illegal arms trade. Conversely, in more advanced nations where corruption cases are rare, national efforts are integrated with international initiatives to combat corruption. These countries have come to realize the profound negative impacts of corruption on political, economic, social, and security development. This research aims to clarify the concept of corruption, its main forms, causes, and effects, while highlighting the importance of international cooperation in addressing it. The study also reviews some of the key efforts undertaken by the State of Qatar in combating this phenomenon. The researcher adopted a descriptive-analytical methodology in preparing the study, which led to several key findings, most notably:1 - Legislation alone is insufficient to combat corruption without a clear and publicly declared political will that upholds transparency, accountability, and the principle of the rule of law, applied equally to all without exception.2-There is a direct correlation between the levels of corruption and the weakness of oversight and judicial institutions, making the strengthening of these institutions' independence a fundamental condition for the success of anti-corruption efforts.

Keywords: Corruption, Administrative Corruption, International Cooperation, Transparency International.

جرائم الفساد ماهيتها وأسبابها وأهمية التعاون الدولي في مكافحتها: دراسة تحليلية على التجربة القطرية

الأستاذ المساعد / نشأت مفضي المعاسفة

أكاديمية الشرطة | قطر

المستخلص: يتزايد الاهتمام العالمي في مكافحة ظاهرة الفساد وذلك نظراً للآثار السلبية الناجمة عنه فلم تعد الدول في منأى عن مخاطر انتشار هذه الظاهرة، وهي لا تقتصر على شعب دون آخر أو دولة دون أخرى، إلا أنها تتفاوت من حيث الحجم والدرجة بين دولة وأخرى، وغالباً ما يرتبط مدى انتشار الفساد في دولة ما على البيئة الحاضنة له، فالدول التي لا تظهر أي تعاون في مواجهته وتنكر وجوده يؤدي بالنتيجة الى تغلغل هذه الظاهرة أكثر من أي دولة أخرى بل وتصبح دولة جاذبة للفاسدين حول العالم وخاصة العصابات المنظمة التي تستغل فساد تلك الدول، وتعمد إلى إفسادها بشكل أكبر ليتاح لها نشر أشكال متعددة من الجرائم كالمخدرات، والاتجار بالبشر، وغسل الأموال، وتزييف العملات، وتجارة الأسلحة غير المشروعة وغيرها، ونجد أن العكس صحيح الى درجة كبيرة ففي الدول المتحضرة التي تشهد ندرة في قضايا الفساد تتضافر جهودها الوطنية مع الجهود الدولية في سبيل مواجهة الفساد لأنها أدركت مخاطر الفساد وآثاره السلبية على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. ويأتي هذا البحث لتوضيح المقصود بالفساد وأبرز أشكاله وأسبابه وآثاره، بالإضافة إلى بيان أهمية التعاون الدولي في مواجهته، كما يستعرض البحث بعض جهود دولة قطر في التصدي لظاهرة الفساد. وقد اعتمد الباحث أسلوب المنهج الوصفي التحليلي في إعداد الدراسة .

الكلمات المفتاحية: الفساد، الفساد الإداري، التعاون الدولي، منظمة الشفافية الدولية.

المقدمـــــة

تُعدّ ظاهرة الفساد من أخطر التحديات التي تواجه الدول والمجتمعات المعاصرة، لما لها من آثار مدمّرة تطال مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فالفساد لا يقتصر على كونه سلوكًا منحرفًا أو حالات فردية شاذة، بل هو منظومة مركّبة تتغذى على بيئة غير سليمة، تتوافر فيها عوامل مثل غياب الحكم الرشيد، وضعف سيادة القانون، وتفشي البطالة والفقر، وتدهور العدالة الاجتماعية، ووجود نزاعات داخلية أو خارجية، وانتشار الاستبداد وانعدام الرقابة الفعالة. وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى خلق مناخ يسمح للفساد بالتمدد في مؤسسات الدولة ويقوّض بنيتها الأساسية.

إن تفشي الفساد يؤدي إلى هدر الثروات والموارد الوطنية، وتعطيل مشاريع التنمية، وإضعاف ثقة المواطنين بالمؤسسات العامة، بل ويشكل بيئة حاضنة لانتشار جرائم عابرة للحدود مثل الاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة، وغسل الأموال، وغيرها من مظاهر الجريمة المنظمة المرتبطة عضوياً بشبكات الفساد. كما أن استمرار السكوت عن هذه الظاهرة أو التهاون في مواجهتها يعزز من انتشارها وتطورها، لتصبح نمطًا عامًا يُضعف الدولة من الداخل، ويفتح المجال أمام مزيد من الانهيار في البنى المؤسسية.

وتتعدّد أشكال الفساد بين المجتمعات والدول، فقد يتخذ شكل الرشوة، أو المحسوبية، أو استغلال النفوذ، أو نهب المال العام، أو التلاعب بالمناقصات والعقود الحكومية، وغيرها من الممارسات غير القانونية. ورغم تنوع هذه الأشكال، إلا أن القاسم المشترك بينها جميعاً هو تهديدها المباشر للاستقرار، وتفكيكها التدريجي لمقومات الدولة العادلة والفعالة. ومن جهة أخرى، فإن الفساد لم يعد ظاهرة محلية فحسب، بل أصبح عابرًا للحدود، يتطلب استجابة شاملة، وتعاونًا دوليًا متعدد المستويات لمواجهته.

وفي ظل إدراك المجتمع الدولي لخطورة هذه الظاهرة، ازدادت الدعوات إلى وضع استراتيجيات وطنية وآليات رقابية، وسن تشريعات صارمة، وتفعيل الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد، وعلى رأسها "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، التي تشكل الإطار القانوني الدولي الأهم في هذا المجال. ومن هنا تنبع أهمية هذا البحث من خطورة ظاهرة الفساد وتأثيرها العميق على استقرار الدول وأمنها وتنميتها المستدامة، حيث يشكّل الفساد أحد أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة، نتيجة ما يخلّفه من آثار سلبية تمس مختلف القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .ويكتسب البحث أهميته من كونه يتناول جريمة الفساد كظاهرة مركبة تتجاوز الحدود الوطنية، وترتبط عضويًا مع جرائم منظمة وخطيرة كالاتجار بالبشر، والمخدرات، وغسل الأموال، كما تتجلى أهمية البحث في تسليطه الضوء على الآليات الدولية المعتمدة في مكافحة الفساد، مع تحليل دقيق لمدى التزام دولة قطر بتلك الآليات والاتفاقيات الدولية، وإبراز جهودها الوطنية والإقليمية والدولية في هذا المجال، مما يسهم في تقديم تصور علمي وعملي يدعم مسيرة مكافحة الفساد محليًا ودوليًا.

وفي هذا السياق، تُعدّ دولة قطر نموذجًا مهمًا في مجال مكافحة الفساد، إذ أولت القيادة القطرية هذا الملف اهتمامًا بالغًا، وحرصت على ترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة في مختلف قطاعات الدولة. فعلى الصعيد المحلي، أسست قطر "هيئة الرقابة الإدارية والشفافية" كجهة مستقلة تُعنى بالوقاية من الفساد والتحقيق فيه، ووضعت إطارًا وطنيًا شاملاً لمكافحة الفساد ضمن استراتيجيتها الوطنية للنزاهة والشفافية. أما على الصعيد الإقليمي، فقد لعبت قطر دورًا رياديًا في دعم التعاون الخليجي والعربي في هذا المجال، من خلال استضافة المؤتمرات وبناء الشراكات المؤسسية. وعلى المستوى الدولي، التزمت قطر بتنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وأسهمت بفعالية في المؤتمرات الدولية ذات الصلة، كما قامت بتمويل ودعم عدد من المبادرات والبرامج الأممية الهادفة إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة والوقاية من الفساد في الدول الناميةكل ذلك يعكس رؤية قطر الاستراتيجية في بناء دولة حديثة تقوم على أسس العدالة والمساءلة، وتحقيق التنمية المستدامة القائمة على سيادة القانون، ورفض كافة أشكال الفساد.

أهمية البحث

تتجلّى أهمية هذا البحث في تناوله جريمة الفساد كظاهرة عابرة للحدود ترتبط بجرائم منظمة تهدد أمن الدول واستقرارها. ويسلط البحث الضوء على الآليات الدولية لمكافحة الفساد، مع تحليل جهود دولة قطر والتزاماتها في هذا الإطار. كما يسهم في تقديم رؤية علمية تدعم التعاون الوطني والدولي لمواجهة هذه الظاهرة.

أهداف البحث

1. تحديد مفهوم جريمة الفساد وأبرز أشكالها وتصنيفاتها المعاصرة، وبيان الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لهذه الظاهرة.
2. تحليل الأسباب والعوامل المؤدية إلى تفشي الفساد في الدول والمجتمعات، مع التركيز على العوامل البنيوية والبيئية التي تخلق بيئة حاضنة له.
3. استعراض وتحليل الآليات الدولية لمكافحة جريمة الفساد، بما في ذلك الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية ذات الصلة.
4. تقييم جهود دولة قطر في مكافحة الفساد على المستويين المحلي والدولي، من خلال مدى التزامها بتطبيق الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

5. اقتراح توصيات عملية لتعزيز جهود مكافحة الفساد في دولة قطر، وتطوير التعاون الدولي والإقليمي في هذا المجال.

مشكلة البحث

تُعد جريمة الفساد من الظواهر العالمية المعقدة التي تتجاوز الحدود الوطنية، وتمثّل تهديدًا مباشرًا لاستقرار الدول وأمنها وتنميتها. وتزداد خطورة هذه الظاهرة بالنظر إلى طبيعتها المركبة وارتباطها الوثيق ببيئتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فضلًا عن تشابكها مع أنماط أخرى من الجريمة المنظمة مثل غسل الأموال، الاتجار بالبشر، وتهريب المخدرات. وتتجلى المشكلة الرئيسة لهذا البحث في السعي إلى تحديد الإطار المفاهيمي والقانوني لجريمة الفساد، واستكشاف أسبابها وآثارها على بنية الدولة ومؤسساتها، إلى جانب تحليل الآليات والجهود الوطنية والدولية المعتمدة لمواجهتها. كما تهدف مشكلة البحث إلى إبراز أهمية التعاون الدولي في الحد من هذه الظاهرة، مع تقييم مدى التزام دولة قطر بتلك الجهود والمعايير الدولية ذات الصلة.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة ظاهرة الفساد، حيث يُستخدم المنهج الوصفي لوصف أبعاد الظاهرة، وتحليل العوامل المؤدية لتفشيها وآثارها على الدولة والمجتمع. أما المنهج التحليلي فيسهم في فحص الأسباب والآثار المترتبة على الفساد، بالإضافة إلى تحليل الروابط بين الفساد والجريمة المنظمة. كما يشمل البحث تقييم الجهود الوطنية والدولية لمكافحة الفساد، مع التركيز على تجربة دولة قطر، ودورها في تنفيذ الاتفاقيات الدولية.

أسئلة البحث

برزت مجموعة من الأسئلة وهي؛

1- ما المقصود بمصطلح الفساد من الناحية المفاهيمية والقانونية؟
2- ما أبرز أشكال وصور الفساد شيوعًا في المجتمعات المعاصرة؟
3- ما العوامل والأسباب الرئيسة التي تقف وراء تفشي ظاهرة الفساد على المستوى العالمي؟
4- ما صور وآليات التعاون الدولي المعتمدة في مواجهة جرائم الفساد؟
5- كيف يسهم المجتمع الدولي بمؤسساته وهيئاته في مكافحة الفساد والحد من انتشاره؟
6- ما أبرز الجهود والتدابير التي تبنتها دولة قطر في التصدي لظاهرة الفساد محليًا ودوليًا؟

دراسات سابقة

1- حنان، قاجي (2016) دور المنظمات الدولية في مكافحة الفساد، رسالة ماجستير، جامعة عبد الرحمان ميرة – بجاية، الجزائر، ويتناول الباحث الجهود الدولية في مواجهة الفساد وخاصة من جانب المنظمات الدولية، ولهذا تعتبر الدراسة ذات صلة بموضوع بحثنا وذلك لما ورد فيها من بيان لبعض الجهود الدولية في مكافحة الفساد، وتختلف الدراسة المقدمة من الباحث عن هذه الدراسة بأنها تناولت مفهوم الفساد وأشكاله وأسبابه وآثاره ولم تقتصر على جهود المنظمات الدولية بل تناولت جهوداً دولية أخرى بالإضافة الى جهود دولة قطر.
2- الوائلي، ياسر خالد (2006) الفساد الإداري، مفهومه وأسبابه، مجلة النبأ، العدد 80 كانون الثاني، 2006، وتناول الباحث الفساد الإداري من حيث ماهيته وأسبابه، وتناول اهمية التعاون الدولي في مواجهته وذلك من خلال الاتفاقيات الدولية، ولهذا تعتبر الدراسة ذات صلة بموضوع بحثنا وذلك لما ورد فيها عن أهم أسباب انتشار الفساد، وخاصة في المؤسسات الحكومية وعلاقة الفساد الإداري بانحدار المجتمعات واهمية التعاون في التصدي للفساد، هذا وتختلف الدراسة المقدم من الباحث عن هذه الدراسة بأنها تشتمل على بيان ماهية الفساد بشكله العام وأنواعه، وبيان أسبابه وآثاره، ودور التعاون الدولي في مواجهته بالإضافة إلى بيان جهود دولة قطر في هذا المجال.
3- المعابرة، محمود محمد،(2011) الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، وتناول الباحث فيها ماهية الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية، وتعتبر الدراسة ذات صلة، وذلك لما ورد فيها من توضيح لمفهوم الفساد وصوره، ومن أهم نقاطها بحثها عن أنواع الفساد الإداري بشكل خاص ثم تناولها رأي الشريعة الإسلامية حولها وكيف بينت الشريعة الإسلامية الحلول للتخلص من الفساد بشكل عام والفساد الإداري بشكل خاص، ويختلف البحث المقدم عن دراسة المعابرة بأنه تناول مفهوم الفساد بشكل عام وأشكاله وأبرز أسبابه وآثاره كما تناول الجهود الدولية وجهود دولة قطر في مجال مكافحة الفساد.
4- المري، عبد الله طالب علي عفيفة (2020).مدركات الفساد الإداري في دولة قطر وعلاقته بالجهود الحكومية لمكافحته. رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، كلية الدراسات العليا.هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى انتشار الفساد الإداري في قطر، وأسباب ظهوره، والجهود

الحكومية المبذولة لمكافحته، مع تحليل إحصائي لمدركات الفساد بين الموظفين في القطاعين العام والخاص. ويختلف البحث المقدم عن دراسة المري بأنه تناول الأليات الدولية بالإضافة الى تناول الجهود الدولية وجهود دولة قطر في مجال مكافحة الفساد.

5- الجزار، إسماعيل عبد الحميد (2021). منهج الشريعة الإسلامية في علاج ظاهرة الفساد الإداري. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 75، الصفحات 1745–1892.تستعرض الدراسة الأسس الشرعية في مكافحة الفساد الإداري، مع تحليل للآليات الوقائية والعلاجية التي تقدمها الشريعة الإسلامية. ويختلف البحث المقدم عن دراسة الجزار بأنه تناول المنهج القانوني الدولي في التصدي لجرائم الفساد وأهمية التعاون الدولي في هذا المجال.

6- خصاونه، عميد عاصم؛ المازني، رانية بلقاسم (2023).الآلياتالدوليةلمكافحةالفساد: اتفاقيةالأممالمتحدةلمكافحةالفسادأنموذج. جامعةلوسيل.تستعرض الدراسة الآليات الدولية المعتمدة لمكافحة الفساد، مع تحليل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003، وتسلط الضوء على التحديات التي تواجه تطبيقها، مثل غياب تعريف موحد للفساد.ويختلف البحث المقدم عن دراسة خصاونة بأنه تناول جهود دولة قطر في مجال مكافحة الفساد.

تقسيمات البحث:

جرى تقسيم البحث إلى مبحثين:

- المبحث الأول: الإطار النظري لمكافحة الفساد.
- المبحث الثاني: أهمية التعاون الدولي في مواجهة الفساد وجهود دولة قطر في هذا الجانب.

المبحث الأول: الإطار النظري لمكافحة الفساد

لا يوجد اتفاق على معنى واحد للفساد فهو لا يزال يعد من المفاهيم الواسعة الفضفاضة، ومن هنا فإن الاتفاق على مفهوم محدد للفساد ليس بالأمر السهل، حيث نجد ان العديد من الباحثين ورجال الدولة والقانون اهتموا في وضع تعريف له وذلك سعياً منهم لبيان خصائصه وأشكاله وبالنتيجة وضع حد له ولانتشاره، وعليه جاء هذا المبحث لتناول مفهوم الفساد خصائصه وأسبابه.

اولاً: تعريف الفساد

إنّ الفساد مصطلح يتضمن معاني عديدة في طياته، وفيما يلي نتناول أبرزها:

- التعريف اللغوي للفساد: هو من الفعل (فسد) ضد صَلُحَ، (والفساد) لغة البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطُلَ واضمحل، وعم الفساد المدينة أي انتشر الفسق واللهو (معجم المعاني، 2020، معنى الفساد).
- الفساد في الشريعة الإسلامية: تناول القرآن الكريم في آيات كثيرة موضوع الفساد، وكلها تنهى عنه وتحذر منه، حيث جاءفيسورةالأعراف الآية (56): "وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ"،وماجاءفيسورةالقصص الآية (77): "ابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ"، وهنالك آيات تحدد صراحة الجزاء المترتب على المفسدين كما في قوله تعالى في سورة المائدة الآية (33): "إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ۚ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ".

ويعتبر بعض الباحثين أن تعريف الفساد من ناحية شرعية هو كل سلوك أو فعل يؤدي إلى الإضرار بالمصلحة العامة، أو يخلّ بمبدأ العدل الذي جاءت به الشريعة، سواء تعلق ذلك بالمال العام، أو الوظيفة، أو الحقوق، أو القيم الأخلاقية، فالشريعة الاسلامية تتعامل مع الفساد باعتباره خللًا في الأمانة والمسؤولية التي يُحمّلها الشرع للفرد في موقعه، سواء كان حاكمًا أو موظفًا أو فردًا عاديًا، ويشمل ذلك استغلال النفوذ، الرشوة، التلاعب بالمال العام، أو مخالفة القوانين العادلة، بالإضافة إلى أن الشريعة الاسلاميةلا تقتصر في معالجة الفساد على العقوبات فحسب، بل تعتمد أيضًا على ترسيخ الوازع الديني والرقابة الذاتية وتعزيز مبدأ التقوى والضمير، مما يجعل مكافحة الفساد في الإسلام شاملة للجوانب المادية والمعنوية(الجزار، 2021).

- تعريف الهيئات والمنظمات الدولية:

عرف البنك الدولي مصطلح الفساد بأنه: "استغلال أو إساءة استعمال الوظيفة العامة من أجل مصلحة شخصية"، أما هيئة الأمم المتحدة فعرفته على أنه: "سوء استعمال السلطة العامة للحصول على مكاسب شخصية مع الضرر بالمصلحة العامة"، وبدورها قامت المنظمة الدولية للشفافية بتعريف الفساد على أنه: "إساءة استعمال السلطة التي أؤتمن عليها الشخص لتحقيق مصالح شخصية.

- تعريف بعض الباحثين والدارسين:

- هو "إساءة استخدام السلطة من قبل شخص يمتلك وظيفة عامة، بهدف تحقيق نفع شخصي غير قانوني أو غير ذلك"(الشدادي، 2008).
- وعرف بأنه هو "عبارة عن سلوكيات بيروقراطية وممارسات غير سوية لبعض الموظفين العموميين في الجهات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية بهدف تحقيق منافع شخصية مادية أو غير مادية على حساب مصلحة المجتمع، ناتجة من ممارساتهم للوظيفة العامة" (معابرة، 2011).
- وعرف بأنه "إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص"(الوائلي، 2006).
- كما عرف بأنه أي نوع من السلوك غير القانوني أو غير الأخلاقي الذي يعوق العدالة ويضر بالصالح العام، مثل الرشوة، اختلاس الأموال العامة، والمحسوبية، وغيرها من الممارسات المفسدة، مما يستدعي استخدام تقنيات متقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي، للكشف عنه ومكافحته بفعالية من خلال تحسين إدارة البيانات، ومراقبة الإجراءات الحكومية، وزيادة الشفافية في المعاملات (ستارك، 2021)، (العناني، 2022).

وكباحث أرى أنالفساد يمكن تعريفه من زوايا متعددة، باعتباره ظاهرة معقدة تتجسد في استغلال الموارد العامة من قبل أفراد يشغلون مناصب عامة أو يتمتعون بنفوذ سياسي لتحقيق منافع خاصة. ويتسبب ذلك في تعطيل مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعيق تحقيق رفاهية المجتمع بصورة شاملة. كما يشكل الفساد منظومة غير مرئية لإعادة توزيع موازين السلطة من خلال إساءة استخدام الوظيفة العامة، بما يعزز نفوذ أقلية متحكمة على حساب الغالبية المجتمعية، الأمر الذي يفاقم من حدة الفجوة الاجتماعية والاقتصادية. ولا يقتصر الفساد على الجوانب الإدارية فحسب، بل يمتد إلى توظيف الأدوات القانونية والسياسية بطريقة منحرفة لإدارة الشأن العام، بما يخدم مصالح ضيقة، ويتجاوز بذلك القيم الأخلاقية والمعايير الشرعية لتحقيق أهداف غير مشروعة.

ثانياً: خصائص جرائم الفساد

إن جرائم الفساد تنفرد بمجموعة من الخصائص التي يتوجب مراعاتها عند وضع آليات التصدي لها القانونية منها والإدارية ومن بين تلك الخصائص ما يلي:

1. التخطيط: يعتبر التخطيط من أهم خصائص جرائم الفساد حيث يعد من ثوابت العمل فمن دون التخطيط المتقن فإن أفعالهم معرضة لأن تكشف، وفي كثير من الأحيان تستعين العصابات الإجرامية في التخطيط لجرائم الفساد بأشخاص ذوي خبرة بغية تحقيق ما يصبون إليه. (الباشا، 2003).
2. غالباً ما ترتكب من قبل جماعات منظمة: المقصود هنا أن أعضاء المنظمة الإجرامية لا يرتكبون جرائم الفساد بصورة منفردة أو بشكل عشوائي، بل وفق نظام يبين آلية العمل، وتقسيم الأدوار بين الأعضاء، وتحديد علاقة بعضهم ببعض من جهة وعلاقتهم بالمنظمة من جهة أخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار أن بعض من جرائم الفساد قد تركب بشكل فردي (الشحي، 1994).
3. استخدام الأساليب والتقنيات الحديثة: باتت العصابات التي ترتكب جرائم الفساد تستعين بأحدث الوسائل العلمية وأفضل الأساليب التكنولوجية في تنفيذ عملياتها، مما يزيد من قدراتها وخطورتها عند تنفيذ تلك العمليات، ويسهل لها اختراق الأجهزة والمؤسسات في كثير من الحالات، ويتيح لها أيضاً ممارسة نشاطها الإجرامي عبر الدول.
4. سرية العمل وأساليب الاتصالات: تتصف أعمال الفساد بالسرية بشكل عام وذلك لما يتضمنه النشاط من ممارساتغير مشروعة قانونا أو مرفوضة من المجتمع أو كلاهما معا، ولهذا نجد ان مرتكبي جرائم الفساد يتبعون إجراءات احترازية شديدة في أعمالهم غير المشروعة، وإلا عرّضوا أنفسهم لعواقب وخيمة.
5. استخدام التهديد والابتزاز: تقوم التنظيمات الإجرامية باستخدام العنف أو التهديد على الأشخاص العاديين لإخضاعهم لسيطرتها، ولا يقتصر عنف هذه التنظيمات على الأشخاص بل يمتد إلى ذويهم وممتلكاتهم، كما تمارس الجماعات الإجرامية العنف وأساليب الابتزاز على كل من يشكل عقبة في طريقها لتحقيق أغراضها المشروعة وغير المشروعة (كامل، الجريمة المنظمة، 2000)، مما يؤدي إلى تورط كبار رجالات الدول في قضايا فساد دولية ومحلية(الباشا، مرجع سابق).
6. جرائم الفساد ذات طابع دولي:حيث تمتد عملياتها الإجرامية عبر أكثر من دولة مما يتطلب تعاوناً دولياً في مواجهتها والحد منها.
7. جريمة تفاعلية: تتفاعل جريمة الفساد مع الظروف الاجتماعية والسياسية والأمنية والاقتصادية المحيطة ارتفاعاً وانخفاضاً فكلما ساءت تلك الظروف ارتفعت معدلات جرائم الفساد وازدهرت.

8. جرائم الفساد غالباً ما ترتبط بجرائم أخرى: تحدث بعض جرائم الفساد لغايات معنوية كتقوية النفوذ والشعور بقوة السلطة التي يمتلكها الشخص او الأشخاص الذين يمارسون ارتكاب جرائم الفساد لكن غالباً ما ترتبط جرائم الفساد بجرائم أخرى ومن أبرزها جرائم المخدرات والاتجار بالبشر والابتزاز وغيرها من الجرائم.

وكباحث أرى من خلال دراسة خصائص جرائم الفساد أنها تنفرد بطابع معقّد ومتداخل الأبعاد، الأمر الذي يجعل من التصدي لها تحديًا كبيرًا يستعصي على الأساليب التقليدية المحدودة. فهذه الجرائم لا تُمثل مجرد خرقٍ للنصوص القانونية، بل تنطوي على ممارسات إجرامية منظّمة تتشابك مع البُنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مما يستدعي ضرورة تبنّي استراتيجيات شاملة، مرنة، ومتعددة المستويات تتلاءم مع طبيعة هذا النوع من الإجرام المركّب.ويُعد التخطيط الدقيق أحد أبرز السمات التي تمنح هذه الجرائم درجة عالية من التعقيد والغموض، حيث إن مرتكبيها يعتمدون إعدادًا محكمًا ومدروسًا لكافة تفاصيل الجريمة، بما يُعزز فرص نجاحها ويُقلل من احتمالات انكشافها. فالفساد لا يُرتكب بصورة ارتجالية أو عفوية، وإنما يتم ترتيبه بعناية فائقة لضمان تحقيق أعلى المكاسب بأدنى درجات المخاطرة.

وفي ذات السياق، يُلاحظ أن ارتباط جرائم الفساد بالجماعات المنظمة يُجسّد تطورًا نوعيًا وخطيرًا في أساليب ارتكاب الجريمة، إذ لا يتم تنفيذها بشكل فردي أو منعزل، وإنما من خلال شبكات مترابطة ذات هياكل واضحة، وأدوار محددة، وعلاقات متشابكة تتوزع فيها المهام والمسؤوليات لتحقيق أقصى فاعلية. وهذه الطبيعة المنظمة تجعل من الفساد جزءًا من منظومة إجرامية أوسع، تتشابك فيها المصالح الشخصية والفئوية، ما يعزز من ديمومة هذه الأنشطة غير المشروعة واتساع نطاقها، الأمر الذي يفرض على أجهزة الدولة المعنية، سواء الأمنية أو القضائية، العمل بتنسيق تكاملي لتفكيك هذه الشبكات وضرب بنيتها التنظيمية.ويبرز في هذا السياق الطابع الدولي لجرائم الفساد، إذ غالبًا ما تمتد أنشطتها الإجرامية لتشمل أكثر من دولة، مما يجعل من التنسيق والتعاون الدولي ركيزة أساسية في التصدي لها. فهذه الجرائم عابرة للحدود بطبيعتها، ولا يمكن مكافحتها بفعالية دون تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتنسيق الجهود الأمنية والقضائية بين الدول، بما يضمن ملاحقة المجرمين وتتبع حركة الأموال والمعاملات المشبوهة عبر النظم الدولية.

إن ما يزيد من خطورة هذه الجرائم هو تفاعلها المباشر مع السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحيطة بها. إذ يلاحظ أن معدلات الفساد تتصاعد بشكل ملحوظ في أوقات الأزمات الاقتصادية أو في ظل ضعف مؤسسات الدولة وأجهزتها الرقابية. وتؤدي هذه العلاقة التفاعلية إلى نشوء دائرة مفرغة تُفاقم من تدهور الأوضاع، فتزداد معدلات الفساد مع تدهور الاستقرار السياسي والاجتماعي، وهو ما يتطلب تدخلاً ممنهجًا وسريعًا من قبل كافة المستويات -بدءًا من صانع القرار، ومرورًا بمؤسسات الدولة، وانتهاءً بالمجتمع المدني-من أجل تحصين المجتمعات والمؤسسات من الانهيار أمام هذه الظاهرة. ومن خلال هذا التحليل، يتضح أن جرائم الفساد لا تقتصر فقط على الانتهاك القانوني، بل هي تمثل تهديدًا للأمن والاستقرار على المدى الطويل. وهذا يستدعي ضرورة تطوير استراتيجيات قانونية وإدارية مبتكرة، تأخذ في الاعتبار هذه الخصائص المتعددة التي تميز الفساد وتجعله ظاهرة معقدة بحاجة إلى معالجة شاملة ومستدامة.

ثالثاً: أنواع الفساد

للفساد أنواع كثيرة ولا يمكن حصرها في نوع محدد على الرغم من ان هنالك أنواعأكثر من غيرها وذلك بحسب الدولة وفيما يلي أبرزأنواع الفساد انتشاراً:

أ. الفساد الإداري:ويتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام إثناء تأديته لمهام وظيفته ومن مظاهر الفساد الإداري(عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف أو تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار، والامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار الوظيفة ..الخ.)، ويعرف على أنه "سلوك بيروقراطي يهدف لتحقيق منافع شخصية بطرق غير شرعية" والبيروقراطية هي سلطة المكاتب والموظفين، وهي تتميز بالروتين المبالغ فيه والبطء والتمسك بحرفية القواعد والجمود، وبالتالي تعطيل سير المصالح العامة ، واستغلال المنصب من أجل القيام بعمل ما وخدماتٍ لأشخاصٍ مقابل الحصول على مكسبٍ مادي(الوائلي، مرجع سابق).

ب. الفساد المالي: ويقصد به كافة التعاملات المالية والاقتصادية التي تهدر المال العام بدون فائدةٍ أو لصالح فئةٍ معينةٍ، او مشاريع غير مفيدة المجتمع عامةً أو جرائم الاختلاس سواء كانت اموالًا نقديةً أو ممتلكاتٍ الحكومة مما يؤدي لأكل أموال المجتمع والناس بغير حق، ويتمثل بمجمل الانحرافات المالية من مظاهره (الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية....وغيرها) (حنا، 2020).

ج. الفساد السياسي: والذي يعرف بأنه"إساءة استعمال السلطة العامة لتحقيق المكاسب الخاصة (البنك الدولي للفساد، 2024)"، أي قيام بعض السياسيين والمتنفذين باستعمال منصبهم كأداة في الفساد لتحقيق مكاسبهم الشخصية وزيادة ثرواتهم على حساب المجتمع وابناءه، من مظاهرة الرشوة الانتخابية فالعلاقة بين الفساد السياسي والفساد الانتخابي كبيرة إذ هنالك من يذهب إلى تقسيمه تقسيمات أخرى ورغم وجود هذه الأنواع ألا أن أشكاله واحدة في كل الأنواع (الساعدي، 2008)، ونجد ان الجرائم الأكثر

شيوعاً في العملية الانتخابية هي استخدام موارد الدولة في العملية الانتخابية، والتمويل غير المشروع للحملات الانتخابية، ورشوة الناخبين، ورشوة المنافسين...الخ (إبراهيم، 2019).

د. الفساد الأخلاقي: انحدار في الأخلاق وانعدام لقواعد السلوك ناتج عن انتشار الجريمة وخاصة المخدرات وانتشار أنواع المسكرات، وجرائم البغاء والاستغلال الجنسي والتحرش، وإساءة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وذلك يعود للفساد المتواجد في مؤسسة التعليم من قبل بعض المسؤولين الذين بات اهتمامهم منصباً على جمع المال والسلب والوصول الى المناصب بكافة الطرق غير المشروعة (عبدالله، 2011).

هـ. الفساد الاقتصادي: ويتمثل فيما تقوم به الشركات الوطنية العامة أو الشركات الخاصة من استغلال لتفشي البطالة في المجتمع واستغلالها لليد العاملة وتسويق المنتجات وإظهار نموٍ اقتصاديٍ زائفٍ يتمثل في نشاطاتٍ تجاريةٍ وصناعيةٍ وزراعيةٍ غير حقيقيةٍ، واستثماراتٍ كاذبةٍ، ومن مظاهرة انتشار الفساد الاقتصادي انتشار جرائم غسل الأموال وتزييف العملات والتزوير وجرائم الاتجار بالبشر وغيرها من الجرائم التي تعد عابرة للحدود (المعاسفة، 2017).

و. فساد المؤسسات: وينقسم الى نوعين النوع الأول فساد المؤسسات الصغيرة وهو الفساد في الدرجات الوظيفية الدنيا ويكون منتشرًا بين صغار الموظفين عن طريق أخذ الرشاوى أو تحقيق مصلحة شخصية بغض النظر عن طبيعتها، والنوع الثاني فساد المؤسسات الكبيروهو الفساد في الدرجات الوظيفية العليا والذي يمارسه كبار الموظفين والمسؤولين من أجل تحقيق مصالح شخصية لكن على مستوىً كبير، وهو أخطر من غيره لأنه يكلف الدولة مبالغ ماليةً ضخمة وخسائر كبيرةتعود بأثار سلبية على الدولة وشعبها(أبوعون، 2024).

إن تصنيف الفساد إلى هذه الأنواع المتعددة يكشف عن الطابع المركب والمعقد لهذه الظاهرة، التي تتسلل إلى مختلف مناحي الحياة الإدارية، والمالية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، بل وتمتد إلى بنية المؤسسات ذاتها. ومن الملاحظ أن هذه الأنواع ليست منفصلة أو معزولة، بل تتقاطع وتتكامل في أحيان كثيرة، مما يجعل مكافحتها عملية معقدة تتطلب أدوات وآليات متعددة المستويات. كما أن أخطر ما في هذه الظاهرة، هو انتقالها من مظاهر فردية محدودة إلى أنماط مؤسسية منظمة تؤسس لبيئة فاسدة متجذرة يصعب اجتثاثها. ويُلاحظ كذلك أن الفساد كلما صعد إلى مستويات مؤسسية عليا، تضاعفت مخاطره وتوسعت آثاره، سواء على استقرار الدولة أو على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن هنا، أرى كباحث أن أي استراتيجية فاعلة لمكافحة الفساد يجب أن تكون شاملة ومتكاملة، ترتكز على إصلاح البيئة التشريعية، وتعزيز النزاهة المؤسسية، وبناء منظومات رقابية متقدمة، وتفعيل أدوار المجتمع المدني والإعلام، مع تنمية وعي مجتمعي يجعل من محاربة الفساد مسؤولية جماعية لا تقتصر على المؤسسات الرسمية وحدها.أن تداخل أنواع الفساد يظهر مدى خطورة انتشارها، والأخطر أن بعض أنواعه لها طابع دولي وهي متصلة بجرائم منظمة عبر وطنية كجرائم المخدرات، والرشاوى، والاتجار بالبشر، واستغلال النفوذ، والتزييف، والجريمة الإرهابية وخاصة تمويل الإرهاب، وغيرها من الجرائم، مما يوجب التعاون الدولي في التصدي لها.

رابعاً: أسبابانتشارالفساد

تعد ظاهرة الفساد ظاهرة مركبة تختلط فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ويمكن تلخيصأبرز الأسباب بما يلي (الهيئة العامة لمكافحة الفساد):

1. ضعف سيادة القانون والجهاز القضائيّ وأجهزة الرقابة في الدولة.
2. ضعف المنظومة الأخلاقيّة لدى الفرد والمجتمع.
3. ضعف الإرادة لدى بعض القادة السياسيّين، أو انعدامها في بعض الأحيان لمكافحة الفساد.
4. ضعف المنظومة القانونيّة والتشريعات الخاصة بمكافحة الفساد، والتّقاعُس عن مُلاحقة الموظف الفاسد
5. انخفاض الوعي بمواجهة الفساد.
6. عدم وجود العقوبات المناسبة في حال ثبوت تهمة الفساد
7. غياب الوازع الدينيّ والتربية السليمة لدى الشخص
8. غياب الدّور التربويّ، والتّراخي في تربية الأبناء وعدم توجيه النّصح والإرشاد لهم.

وكباحث أرى أن الأسباب الواردة لانتشار الفساد تعكس فهمًا شاملًا لطبيعة هذه الظاهرة المركبة، التي تتداخل فيها الأبعاد المؤسسية والاجتماعية والثقافية. فضعف سيادة القانون وغياب فعالية الأجهزة القضائية والرقابية يشكلان البيئة الحاضنة الأولى لنمو الفساد، إذ يفقد الفرد الشعور بمسؤوليته القانونية والاجتماعية. كما أن ضعف الإرادة السياسية، سواء نتيجة المصلحة أو التواطؤ أو الإهمال، يُعد من أخطر العوامل، لأنه يفرغ جهود مكافحة الفساد من مضمونها. ولا يقل عن ذلك أهمية ضعف البناء القانوني وتقصير التشريعات، مما يترك ثغرات تشجع الفاسدين على الإفلات من العقاب.

من جهة أخرى، فإن البُعد الأخلاقي والديني يشكل حجر الزاوية في ضبط السلوك الفردي، وغياب هذا الوازع، إلى جانب ضعف التربية السليمة والتوجيه الأسري والمجتمعي، يسهم في تكوين بيئة ثقافية متسامحة مع الفساد. كما أن انخفاض الوعي المجتمعي، وغياب ثقافة المساءلة المجتمعية، يُسهم في استمرار الظاهرة دون مقاومة حقيقية من المواطنين. لذا، فإن مواجهة الفساد تتطلب إصلاحًا مؤسسيًا وتشريعيًا متزامنًا مع بناء ثقافة وطنية وقيمية تعزز النزاهة وتحفز على رفض الفساد ومقاومته.

وكما نرى فإن هذه الأسباب تكاد تكون مترابطة كسلسلة من الفساد يؤدي بالنتيجة الى آثار وخيمة على الصعيد الوطني والدولي، مما يركب مسيرة التطور وعجلة الإصلاح السياسي الاقتصادي والاجتماعي يؤديبكثير من الدول الى خندق الجهل والتخلف، حيث انني وكباحث أجد لزاماً الوقوف على أسباب انتشار الفساد في كل دولة من الدول والعمل المشترك من أجل التصدي لها لان العالم بات قرية صغيرة وبالتالي لا توجد دولة بمنأى عن خطر الفساد فهو كالسرطان الذي يجب استئصاله من جذوره أو مكافحته اولاً بأول للحيلولة دون انتشاره وتفاقمه.

المبحث الثاني: أهمية التعاون الدوليفي مواجهة الفساد وجهود دولة قطرفي هذا الجانب

بات موضوع مكافحة الفساد يحظى باهتمام كبير خلال العقدين الماضيين وعلى جميع المستويات المحلية والدولية، وتوجت تلك الجهود عبر إصدار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003م، هذه الاتفاقية تعمل على تنسيق الجهود الدولية في مجال مكافحة الفساد وتعزز النظم الوطنية عبر العديد من الوسائل والسبل وهي لا زالت مستمرة ضمن إطار التعاون الدولي، فالفساد جريمة عابرةللحدودتحدثفيكلالدولبغضالنظرعنمستوياتها، وساهم اتساع شبكة المواصلات وتطورها وانتشار التكنولوجيا وتحديداً الانترنت في سهولة انتشار هذه الجريمة وما يرتبط بها من جرائم أخرى (خيرالله، 2006)، وكما نعلم فإن أجهزة القانون لا تستطيع أن تتجاوز حدودها الإقليمية لممارسة الأعمال القضائية والاجرائية كجمع الأدلة والقبض على المجرمين الفارين عبر الحدود وتقديمهم للعدالة، لكل هذا وأكثر كان لا بد من إيجاد آلياتمتعددة للتعاون الدولي، وفي هذا المبحث سنتناول أهمية التعاون الدولي في مواجهة الفساد وجهود دولة قطر في هذا الجانب.

أولاً: الإطار القانوني الدولي لمكافحة الفساد

يمثل الإطار القانوني الدولي لمكافحة الفساد منظومة متكاملة من القواعد والمبادئ التي تهدف إلى تنسيق الجهود العالمية في التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد استقرار الدول وتعوق مسارات التنمية. وقد برزت الحاجة إلى هذا الإطار نتيجة للطابع العابر للحدود الذي تتسم به جرائم الفساد، مما يتطلب تعاونًا دوليًا شاملاً لتضييق الخناق على مرتكبيها. ويسهم هذا الإطار في وضع الأسس المشتركة للتجريم، وتحديد آليات الملاحقة والمساءلة، وتعزيز تبادل المعلومات والخبرات بين الدول. كما يعكس إدراك المجتمع الدولي لحجم المخاطر المرتبطة بالفساد وضرورة إيجاد بيئة قانونية موحدة لمواجهته بشكل منسق وفاعل، وفيما يلي نبين هذه المسائل وعلى النحو التالي:

1- أهمية التعاون الدولي في مواجهة الفساد

يمكن النظر إلى التعاون على أنه تبادل العون والمساعدة وتضافر الجهود المشتركة بين دولتين أو أكثر، لتحقيق نفع أو خدمة مشتركة سواء عالمياً أو اقليمياً أو على المستوى الوطني للدول المشاركة، ويمتد هذا التعاون ليشمل كافة صنوف العلاقات ليعكس في النهاية بروز مصالح دولية مشتركة، تقوم جنباً إلى جنب مع المصالح الوطنية الذاتية لكل من الدول أطراف هذا التعاون، والتعاون الدولي في مجال مكافحة جرائم الفساد سواء تلك التي ترتكب من الافراد أو من مؤسسات او من دول ذو أهمية كبيرة وتبرز تلك أهمية فيما يلي (فاروق، 2008):

أ. إن جريمة الفساد جريمة عابرة للحدود: حيث أنها ترافق ارتكاب جرائم منظمة عبر وطنية كجرائم المخدرات والاتجار بالبشر وتجارة الأسلحة وغيرها من الجرائم وهذه الجرائم ترتكب من قبل عصابات منظمة تستخدم أشكال الفساد لإغراء أجهزة إنفاذ القانون (كالرشاوى المالية والرشاوى الجنسية والمال السياسي وغيره).

ب. إن مبدأ التعاون الدولي في العالم المعاصر من المبادئ القانونية الدولية، التي لا يرقى إليها الشك، فالمتأمل في نصوص المواثيق المنشئة للهيئات الدولية بكافة أنواعها سيجد تعبير التعاون وارداً في صدر الأهداف من أجل تحقيق تلك المقاصد والأهداف.

ج. أنه لا غنى لأية دولة عن الدخول في علاقات مع دول أخرى وبالتالي بناء روابط تعاونية سياحية استثمارية دينية ...الخ، مما يحتم ونتيجة لهذه الروابط دخول الضار والنافع وبالنتيجة يجب ان تتعاون تلك الدول في مكافحة الجريمة ومن بينها جرائم الفساد.

د. التعاون الدولي يحقق المصالح الوطنية للدولة، في ظل توازن بين المنفعة المرتقبة والأعباء المتوقعة.

هـ. إن النجاح في عمليات التعاون الدولي، هو نجاح في مكافحة كافة الأنشطة غير المشروعة.

و. التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة يشكل حجر الزاوية في أية مواجهة فعالة وشاملة الأمر الذي أكدته العديد من الوثائق الدولية ذات الصلة.

ز. التعاون الدولي يعمل على تسهيل إجراءات عمل القضاء والشرطة والانتربول وبالتالي يشكل هذا التعاون حصناً منيعاً ضد انتشار الجريمة بأشكالها وخاصة الفساد.

2- آليات التعاون الدولي في مواجهة الفساد فيمكن القول أنها تتمثل في الآتي:

لا شك بأن آليات التعاون الدولي في مواجهة الفساد متعددة ومن ضمنها ما يلي:

أ. توقيعالإعلانات المشتركة ومذكرات التفاهم والاتفاقيات والبرامج والبروتوكولات الثنائية.

ب. توقيع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

ج. إنشاء كيانات تنظيمية مشتركة لإدارة التعاون الدولي.

د. تبادل المساعدة الشرطية والأمنية.

هـ. تبادل المساعدة القضائية.

و. تبادل المعلومات.

ز. تسليم المجرمين.

ح. إنشاء المنظمات الدولية وأثرها في تحقيق التعاون الدولي في مواجهة الفساد.

ط. تبادل الآراء والخبرات وتنظيم حلقات المناقشة.

ي. تنظيم الدورات التدريبية الوطنية والإقليمية والدولية.

ك. تنظيم المؤتمرات الدولية لمكافحة الجريمة.

ومما سبق نجد أن هنالك العديد من الآليات، لكننا سنناقش أبرزها وهي الاتفاقيات الدولية وتحديداً اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة جرائم الفساد لعام 2003م،والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد،ودور المنظمات الدولية، وعلى النحو التالي:

أ- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة جرائم الفساد لعام 2003م

دخلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحه الفساد حيز التنفيذ في 2005/12/14م، تبنتهاالجمعيةالعامةفي أكتوبرعام2000م وصادقت عليها دولة قطر عام 2007م، ومن أغراض هذه الاتفاقية، ترويج وتدعيم التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد بصورة أكفأ وأنجع،وترويج وتيسير ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع ومكافحة الفساد، بما في ذلك في مجال استرداد الموجودات، وتعزيز النزاهة والمساءلة والادارة السليمة للشؤون العمومية والممتلكات العمومية.

أما بخصوص نطاق الانطباق فتنطبق الاتفاقية، وفقا لأحكامها، على منع الفساد والتحري عنه وملاحقة مرتكبيه، وعلى تجميد وحجز وارجاع العائدات المتأتية من الأفعال المجرّمة وفقا للاتفاقية.

وقد حثت الاتفاقية على اتباع سياسات وممارسات خاصة في مكافحة الفساد الوقائية والتي تشير الى أهمية التعاون الدولي في سبيل تحقيقها ومنها:

1. أن تقوم كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، بوضع وتنفيذ أو ترسيخ سياسات فعالة منسقة لمكافحة الفساد، تعزز مشاركة المجتمع وتجسد مبادئ سيادة القانون وحسن ادارة الشؤون والممتلكات العمومية والنزاهة والشفافية والمساءلة.
2. أن تسعى كل دولة طرف إلى إرساء وترويج ممارسات فعالة تستهدف منع الفساد.
3. أن تسعى كل دولة طرف إلى إجراء تقييم دوري للصكوك القانونية والتدابير الإدارية ذات الصلة، بغية تقرير مدى كفايتها لمنع الفساد ومكافحته.
4. أن تتعاون الدول الأطراف فيما بينها ومع المنظمات الدولية والاقليمية ذات الصلة، حسب الاقتضاء ووفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، على تعزيز وتطوير التدابير المشار اليها في هذه المادة. ويجوز أن يشمل ذلك التعاون المشاركة في البرامج والمشاريع الدولية الرامية إلى منع الفساد.

كما وأشارت الاتفاقية الى سبل المساعدة القانونية المتبادلة حيث حثت الدول الأطراف في الاتفاقية على العديد منها، ومن بينهامايلي:

1. تقدِّم الدول الأطراف بعضها إلى بعض أكبر قدر ممكن من المساعدة القانونية المتبادلة في التحقيقات والملاحقات والإجراءاتالقضائية المتّصلة بالجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية.
2. تقدِّم المساعدة القانونية المتبادلة على أتم وجه ممكن بمقتضى قوانين الدولة الطرف متلقية الطلب ومعاهداتها واتفاقاتها وترتيباتها ذات الصلة، فيما يتعلق بالتحقيقات والملاحقات والإجراءاتالقضائية الخاصة بالجرائم التي يجوز أن تحاسب عليها شخصية اعتبارية.

تُعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من أبرز الأدوات القانونية الدولية التي وضعت نهجًا متكاملًا لمواجهة ظاهرة الفساد بجميع أشكالها. وتكمن أهميتها في شمولها لمجموعة من التدابير الوقائية والجزائية، مع التركيز على تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة في إدارة

المال والشأن العام. كما أسهمت الاتفاقية في توفير آليات فاعلة لتشجيع التعاون الدولي، سواء من خلال تبادل المعلومات أو المساعدة القانونية المتبادلة أو استرداد الموجودات (خصاونة، 2023). وتكفل الاتفاقية كذلك تعزيز قدرات الدول على بناء نظم حوكمة فاعلة، تمنع استغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية. وبذلك، أصبحت هذه الاتفاقية مرجعًا دوليًا مهمًا يُعتمد عليه في صياغة السياسات الوطنية، ووسيلة رئيسية لتعزيز ثقة الشعوب في مؤسسات دولها، وضمان الاستقرار والتنمية العادلة.

وعلى الرغم من أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ودورها في وضع إطار قانوني دولي شامل لمكافحة هذه الظاهرة، إلا أن هناك عددًا من السلبيات التي قد تحد من فعاليتها. من أبرز هذه السلبيات غموض بعض نصوصها وترك مساحات واسعة لتقدير الدول في التطبيق، مما يؤدي إلى تفاوت في الالتزام بين الدول الأطراف. كما أن الاتفاقية تفتقر إلى آلية دولية فعّالة وملزمة لفرض العقوبات أو اتخاذ تدابير ضد الدول غير الملتزمة، مما قد يضعف من جدية التنفيذ. إضافة إلى ذلك، لا تتضمن الاتفاقية نصوصًا حاسمة تضمن حماية كافية للمبلغين عن الفساد والشهود، وهو عنصر أساسي في كشف الجرائم. كما أن التعاون الدولي، رغم الدعوة إليه، قد يواجه عراقيل سياسية أو قانونية تعرقل تسليم المجرمين واسترداد الأموال. ومن السلبيات أيضًا أن عملية المتابعة والتقييم تعتمد على آليات مراجعة طوعية قد لا تكون شفافة أو موضوعية بما يكفي لقياس مدى الالتزام الحقيقي ببنود الاتفاقية.

أ- الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد:

حررت هذه الاتفاقية بمدينة القاهرة في 1432/1/15هـ، الموافق 2010/12/21م، حيث ورد في الديباجة أنه واقتناعا من الدول العربية بأن الفساد ظاهرة إجرامية متعددة الأشكال ذات آثار سلبية على القيم الأخلاقية والحياة السياسية والنواحي الاقتصادية والاجتماعية، وإذ تضع في اعتبارها أن التصدي للفساد لا يقتصر دوره على السلطات الرسمية للدولة وإنما يشمل أيضا الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني التي ينبغي أن تؤدي دوراً فعالاً في هذا المجال، ورغبة منها في تفعيل الجهود العربية والدولية الرامية إلى مكافحة الفساد والتصدي له ولغرض تسهيل مسار التعاون الدولي في هذا المجال لاسيما ما يتعلق بتسليم المجرمين وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة، وكذلك استرداد الممتلكات، وتأكيداً منها على ضرورة التعاون العربي لمنع الفساد ومكافحته باعتباره ظاهرة عابرة للحدود الوطنية.....اتفقت على ما ورد بالاتفاقية والتي تتناول الفساد وأشكاله وأساليب الملاحقة والتعاون بين الدول والتعاون بين القطاعات الخاصة والعامة والتحقيقات المشتركة ....وغيرها من الأمور التي تؤكد بشكل واضح للعيان على أهمية التعاون الدولي في مكافحة الفساد.

وكما نرى فإن الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد وديباجتها وموادها تعكس وعيًا جماعيًا بخطورة هذه الظاهرة وآثارها السلبية المتعددة الأبعاد. فقد أدركت الدول العربية أن الفساد لم يعد قضية محلية بل أصبح معضلة عابرة للحدود، تتطلب تنسيقًا إقليميًا ودوليًا فاعلًا. وتبرز أهمية الاتفاقية في تركيزها على شمولية المواجهة، إذ لم تقتصر مسؤولية مكافحة الفساد على السلطات الرسمية، بل وسّعت نطاقها ليشمل الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني، مما يعكس فهماً حديثًا لأبعاد هذه الظاهرة. كما تشكّل الاتفاقية إطارًا قانونيًا يسهم في تعزيز التعاون القانوني بين الدول العربية في قضايا تسليم المجرمين واسترداد الأموال، الأمر الذي من شأنه تقوية المنظومة العربية لمواجهة الفساد وضمان عدم إفلات المجرمين من العقاب. وتعزز الاتفاقية من فرص التكامل في مجالات الوقاية، التحقيقات المشتركة، وتبادل المعلومات، بما يدعم الاستقرار والنمو المستدام في المنطقة.

على الرغم من أهمية الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد كإطار إقليمي لتعزيز التعاون بين الدول العربية، إلا أنها تعاني من عدد من السلبيات التي قد تحد من فعاليتها شأنها شأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،ومن أبرز هذه السلبيات ضعف آليات التنفيذ والرقابة الملزمة، حيث تُترك الكثير من التدابير لتقدير الدول الأطراف دون وجود جهة إقليمية رقابية مستقلة تتابع مدى الالتزام. كما أن الاتفاقية تفتقر إلى معايير واضحة وموحّدة لقياس التقدم في مكافحة الفساد، مما يصعّب من عملية التقييم والمساءلة. إضافة إلى ذلك، لا تنص الاتفاقية بشكل حاسم على حماية الشهود والمبلّغين، وهو عنصر أساسي في مكافحة الفساد، ومن الجوانب السلبية أيضًا أن الاتفاقية لم تتبنَ نصوصًا ملزمة تنظم الشفافية في إدارة الأموال العامة بشكل دقيق، ولا تفرض التزامات محددة على الدول بنشر تقارير دورية عن جهودها في هذا المجال. هذا إلى جانب أن التعاون بين الدول العربية قد يتأثر أحيانًا بالاعتبارات السياسية، مما يعيق تحقيق تعاون قضائي فعّال في قضايا استرداد الأموال وتسليم المطلوبين.

ب- دور المنظمات الدولية:

هنالك العديد من التعريفات التي وردت بشأن المنظمات الدولية وهي تكاد تتشابه من حيث المضمون، ومن هذه التعريفات "أنها هيئات تُنشئها مجموعة من الدول للإشراف على شأن من شؤونها المشتركة وتمنحها اختصاصاً ذاتياً معترفاً به تباشره هذه الهيئات في المجتمع الدولي وفي مواجهة الدول الأعضاء نفسها" (الغنيمي، 1947)، كما وعرفت بأنها " شخص معنوي من اشخاص القانون الدولي العام ينشأ نتيجة اتحاد إرادة مجموعة من الدول مع بعضها البعض لتحقيق مجموعة من الأهداف والمصالح المشتركة الدائمة والمستمرة فيما بينها ويكون لها ارادة ذاتية مستقلة في مواجهة الدول الأعضاء يتم التعبير عنها من خلال أجهزة خاصة دائمة تمكنها من القيام بعملها" (الطراونة، 2018).

وكباحث أرى أن المنظمة الدولية هي عبارة عن هيئة تنشأ بين مجموعة الدول سعياً منها لتحقيق أهداف مشتركة وتتميز هذه الهيئة بعدة عناصر منها وجود كيان دائم وصفة وشخصية قانونية دولية.

ومن بين المنظمات الدولية التي اهتمت في مكافحة الفساد منظمة الشفافية الدولية،وهي منظمة غير حكومية ومقرها برلين متخصصة في متابعة ممارسات الفساد وكشفصفاتهوالوقوفعلىمدىانتشارهوتورطالمسئولينفيمختلفدولالعالم بصفقاته، وتعتمدمنظمةالشفافيةالدوليةفيعملهاالقياسدرجةالفسادعلىالعديدمنمؤشرات من أهمها (المنظمة العالمية للشفافية، 2025):

1. مؤشراتمدركاتالفساد:يهتم بتسليطالضوءعلىالذينيقبلونالرشوةفيالقطاعالخاصوليسفي القطاعالعام.
2. مؤشر دافعي الرشوة:هذا المؤشر يحاول أن يبين مصادر دافعي الرشوة.
3. البارومتر العالمي للفساد:ويتم من خلال استطلاع الجمهور أو مسح الجمهور حيث أنه لا يسال الخبراء أو رجال الأعمال بل يسال الافراد/ سكان الدول.

وبلا شك فإن المنظمات الدولية تؤدي دورًا مهمًا في مكافحة الفساد من خلال وضع الأطر القانونية والمعايير الدولية وتسهيل التعاون بين الدول. حيث ساهمت في تعزيز بيئة تشريعية دولية موحّدة تعزز الشفافية والمساءلة بالإضافة إلى أن هذه المنظمات تقدم الدعم الفني والمالي للدول النامية لبناء قدراتها المؤسسية في مجالات الحوكمة الرشيدة وتعزيز استقلالية الأجهزة الرقابية. ويُحسب لها توفير منصات للحوار وتبادل التجارب، ما يسهم في تطوير استراتيجيات وطنية متقدمة. إضافة إلى ذلك، تقوم بدور رقابي من خلال التقارير الدورية وآليات التقييم، التي تشكل أداة ضغط معنوية على الدول لتحسين أدائها. مما يعكس قيمة التعاون الدولي في تقليص ظاهرة الفساد العابرة للحدود.

مع ذلك، تواجه هذه المنظمات عدة انتقادات تتعلق بمحدودية تأثيرها وفاعلية أدواتها. ومن أبرز هذه الملاحظات ضعف السلطة الإلزامية لمعظم الاتفاقيات الدولية، ما يجعل التزام الدول بها طوعيًا وغير قابل للفرض. كما تُتهم بعض المنظمات بالانتقائية والانحياز السياسي، حيث يتم تجاهل قضايا فساد في دول ذات نفوذ سياسي أو اقتصادي. إلى جانب ذلك، يعاني العمل الدولي من تداخل الأدوار بين المؤسسات، ما يؤدي إلى ازدواجية الجهود وضعف التنسيق. كما أن السياسات الموحّدة لا تراعي خصوصية البيئات السياسية والثقافية المختلفة، مما يحد من فاعلية التدخلات. ويُعدّ غياب آليات عقابية فعّالة سببًا إضافيًا في ضعف الردع وزيادة مخاطر استدامة الفساد في بعض البيئات (خصاونة، 2023)

ومما سبق بيانه فأنني كباحث أرى وعلى الرغم من صدق ببعض الانتقادات بأن التعاون الدولي يشكّل العمود الفقري لأي جهد حقيقي وفاعل لمواجهة هذه الظاهرة العابرة للحدود. فطبيعة جرائم الفساد المعقّدة والمتشابكة مع الجريمة المنظمة تتطلب بنية تعاون عابرة للسيادة التقليدية، قادرة على تجاوز العقبات القانونية والإجرائية بين الدول. كما أن الاتفاقيات الدولية - وعلى رأسها اتفاقية الأمم المتحدة لعام 2003 - أرست إطارًا متوازنًا يجمع بين احترام الخصوصيات القانونية للدول، وضرورة الالتزام الجماعي بمواجهة الفساد، وأرى أن للمنظمات الدولية دورًا محوريًا ليس فقط في الرصد والمتابعة، بل في خلق بيئة ضغط إيجابي تحفّز الحكومات على الإصلاح. لذا فإن تعزيز آليات المساعدة القانونية وتبادل المعلومات والتدريب المشترك، يجب أن يتصدر أولويات الدول الطامحة لبيئة نزاهة مستدامة.

ثانياً: جهود دولة قطرفي مكافحة الفساد

أدركت دولة قطر أهمية التعاون الدولي في التصدي لجرائم الفساد والجرائم المرتبطة بها، مما دفعها إلى الانضمام إلى العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية، إلى جانب تبنيها مجموعة من التدابير والإجراءات الفعالة، من أبرزها:

1. الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

صادقت دولة قطر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بموجب المرسوم رقم (17) لسنة 2007، تأكيدًا على التزامها بمواجهة مخاطر الفساد وتداعياته على المجتمعات والقيم الإنسانية. كما تواصل الدولة تنفيذ التزاماتها القانونية والأخلاقية وفقًا للاتفاقية، بهدف تحقيق التنمية المستدامة لعام 2030.

2. الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

وفي إطار جهودها لمحاربة الجريمة المنظمة، صادقت دولة قطر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000، وذلك بموجب مرسوم صدر عام 2009، مما يعكس التزامها بتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال (الاتفاقية، موقع ميزان).

3. المصادقة على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

كما انضمت دولة قطر إلى الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد وصادقت عليها عام 2010، في خطوة تؤكد حرصها على تعزيز العمل العربي المشترك في مواجهة الفساد وتحقيق العدالة (الاتفاقية، موقع ميزان).

4. اتخاذ تدابير تشريعية وتنفيذية لمكافحة الفساد

وضعت دولة قطر إطارًا قانونيًا وتنفيذيًا صارمًا للتصدي للجريمة المنظمة والفساد، معززة تعاونها مع المنظمات الدولية والإقليمية لمكافحته ومعالجة أسبابه، من خلال وضع خطط واستراتيجيات فعالة.

5. إعلان الدوحة ومساهمته في مكافحة الفساد

أصدر مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية "إعلان الدوحة"، الذي أصبح اليوم ركيزة أساسية لدعم الجهود الدولية الرامية إلى إدماج مكافحة الفساد في أجندة الأمم المتحدة الأشمل، من خلال تعزيز سيادة القانون على المستويين الوطني والدول (اعلان الدوحة، مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية - الدوحة 2015)

6. دور قطر في تعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد

اضطلعت دولة قطر بدور قيادي في المنطقة لرفع الوعي حول مخاطر الفساد، واتخذت العديد من التدابير لتعزيز التزامها باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، من بينها إنشاء هيئة الرقابة الإدارية والشفافية ومركز حكم القانون ومكافحة الفساد،وقد ساهمت هذه الجهود في تعزيز مكانة قطر في مؤشر مكافحة الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية (هيئة الرقابة الإدارية والشفافية، 2024).

7. إطلاق "جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد"

أطلقت دولة قطر هذه الجائزة العالمية، التي تُمنح سنويًا في اليوم العالمي لمكافحة الفساد، لتكريم الأفرادوالمؤسسات المتميزة في محاربة الفساد عبر أربعة مجالات رئيسية: الإنجاز المتميز، البحث العلمي والمواد التعليمية، إبداع الشباب، والابتكار.

تعكس هذه الجهود التزام دولة قطر الراسخ بمحاربة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وذلك من خلال تبنيها نهجًا شاملاً ومتكاملاً لمكافحة الفساد، يعتمد على تطوير التشريعات الوطنية بما يتماشى مع المعايير الدولية، وتعزيز التعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية المختصة، إلى جانب دعم المبادرات الإقليمية والعالمية الرامية إلى الحد من هذه الظاهرة. كما تسعى دولة قطر إلى بناء ثقافة مجتمعية قائمة على قيم النزاهة والمساءلة، من خلال إطلاق برامج توعوية وتدريبية تستهدف مختلف فئات المجتمع، بما في ذلك المسؤولون الحكوميون والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

علاوة على ذلك، تحرص قطر على دعم الأبحاث والدراسات المتعلقة بمكافحة الفساد، وتشجيع الابتكار في الأساليب والوسائل المستخدمة للكشف عنه والحد منه، وذلك عبر مؤسساتها الأكاديمية ومراكزها البحثية المتخصصة. كما أن التزامها بالشفافية يتجلى في سعيها المستمر لتحسين الأداء الحكومي من خلال تطبيق نظم الحوكمة الرشيدة، وتعزيز مبدأ سيادة القانون، وضمان استقلالية الجهات الرقابية، بما يرسخ بيئة خالية من الفساد تُسهم في تحقيق التنمية المستدامة وجذب الاستثمارات وتعزيز ثقة المجتمع الدولي.

ومن هذا المنطلق، أرست قطر منظومة قانونية ومؤسسية متكاملة تقوم على مبدأ سيادة القانون والمساءلة، حيث لا تسمح الدولة بأي شكل من أشكال الفساد أو التجاوز على المال العام، وتتصدى بحزم لأي ممارسات تخل بالنزاهة والشفافية، أياً كان مرتكبها. وتجسيدًا لهذا النهج، تلتزم الجهات الرقابية والقضائية في قطر بتطبيق القوانين على الجميع دون استثناء، مع اتخاذ إجراءات صارمة وإحالة المتورطين في قضايا الفساد إلى العدالة. وقد عزز هذا التوجه من ثقة المجتمع المحلي والدولي ببيئة العمل في الدولة، ورسخ مكانة قطر كدولة تحترم القانون وتحارب الفساد بكل حزم وشفافية.

وقد تناولت بعض الدراسات مكافحة الفساد في دولة قطر والاحصائيات المتعلقة بها حيث كشفت إحدى الدراسات أن مدركات الفساد في القطاع الحكومي في دولة قطر جاءت بمستوى منخفض بمتوسط حسابي، وأن أسباب الفساد الإداري في القطاع الحكومي في دولة قطر جاءت بمستوى متوسط، وتبين أن الجهود الحكومية لمكافحة الفساد في دولة قطر، كانت ذات مستوى مرتفع (المري، 2020).

وكباحث أرى بأن تجربة دولة قطر في هذا المجال تمثل نموذجًا متقدمًا وملهمًا يعكس وعيًا استراتيجيًا بأهمية التعاون الدولي كوسيلة فعالة للتصدي لهذه الظاهرة المعقدة. إن مصادقة قطر على الاتفاقيات الدولية والإقليمية، إلى جانب تأسيسها لهيئات رقابية متخصصة، يؤكد التزامًا حقيقيًا يتجاوز الطابع الشكلي نحو تطبيق عملي ملموس. تبرز مبادرات مثل "إعلان الدوحة" و"جائزة الشيخ تميم الدولية" كأدوات دبلوماسية ناعمة نجحت في وضع قطر ضمن دائرة الدول المؤثرة عالميًا في هذا المجال. ويُحسب لقطر اهتمامها بالجوانب التوعوية والأكاديمية، مما يسهم في بناء ثقافة مؤسسية ومجتمعية رافضة للفساد. ومن وجهة نظري، فإن تكامل الجهود التشريعية والمؤسسية مع المبادرات الدولية هو ما جعل من التجربة القطرية نموذجًا يحتذى إقليميًا ودوليًا في مكافحة الفساد حيث تتبوأ مراكز متقدمة في مؤشرات النزاهة العالمية، كما تُشارك بفعالية في المؤتمرات والمنتديات الدولية المتخصصة، وتدعم الجهود الأممية الرامية إلى بناء عالم أكثر عدالة وشفافية.

الخاتمة

تمثل ظاهرة الفساد أحد أكبر التحديات التي تواجه بناء الدولة الحديثة، إذ تُقوّض هذه الظاهرة ركائز الحكم الرشيد، وتُضعف الثقة في مؤسسات الدولة، وتُعرقل مسارات التنمية المستدامة. وقد تناول هذا البحث الفساد من منظور شامل، حيث استعرض ماهيته وأشكاله المختلفة، وسلّط الضوء على أبرز أسبابه والعوامل المساعدة على انتشاره، سواء على المستوى المحلي أو الدولي. كما ناقش البحث الترابط الوثيق بين الفساد والعديد من الجرائم المنظمة والخطيرة، بما يعزز من خطورته ويُبرز الحاجة إلى مواجهته بأدوات شاملة ومتعددة المستويات.

لقد أظهرت الدراسة أن مواجهة الفساد لا يمكن أن تتم إلا من خلال تفعيل منظومة متكاملة من التشريعات، والمؤسسات الرقابية، وآليات الشفافية والمساءلة، مع ضرورة إشراك جميع الفاعلين، سواء من الجهات الحكومية أو منظمات المجتمع المدني أو وسائل الإعلام، إلى جانب توسيع نطاق التعاون الدولي والإقليمي، من خلال الاتفاقيات والمعاهدات والمبادرات المشتركة.كما أكدت الدراسة أن غياب تعريف موحد لمفهوم الفساد بين الدول يشكل عائقًا أمام بناء فهم عالمي مشترك لهذه الظاهرة، وهو ما يتطلب جهودًا بحثية وقانونية أكبر لتقريب وجهات النظر وتوحيد المفاهيم.

وفي هذا الإطار، برزت تجربة دولة قطر كنموذج يُحتذى به في تبني سياسات فعالة واستراتيجيات وطنية متقدمة لمكافحة الفساد، سواء على المستوى التشريعي أو المؤسسي، إلى جانب دورها الفاعل في دعم الجهود الإقليمية والدولية الهادفة إلى مكافحة هذه الظاهرة وتعزيز قيم الشفافية والنزاهة.وعليه، فإن التوصيات التي خلص إليها هذا البحث تُشكل دعوة صريحة إلى مواصلة العمل الجاد والمنهجي لمكافحة الفساد، ليس فقط كجريمة تُهدد الأمن والاستقرار، بل كعائق تنموي يتطلب استجابات استراتيجية طويلة الأمد، ترتكز على مبادئ الحكم الرشيد، وسيادة القانون، والمساءلة المجتمعية.

وفيما يلي أبرز النتائج والتوصيات التي خرجت بها البحث وعلى النحو التالي:

النتائج:

1. وجود علاقة طردية بين مستويات الفساد وضعف فعالية المؤسسات الرقابية والقضائية الوطنية والدولية، مما يجعل تعزيز استقلالية هذه المؤسسات شرطًا أساسيًا لنجاح جهود مكافحة الفساد.
2. أن الفساد يُعد ظاهرة عالمية واسعة الانتشار، إلا أن تأثيره أكثر وضوحًا وخطورة في دول العالم النامي، التي تعاني من هشاشة مؤسساتية وضعف في تطبيق القانون، ما يوفّر بيئة خصبة لتفشي الفساد بصوره المختلفة.
3. أن الفساد يشكّل بيئة حاضنة ومرتبطة بالجرائم المنظمة العابرة للحدود مثل: الاتجار بالبشر، المخدرات، غسل الأموال، وتهريب الأموال، حيث يتم توظيف شبكات الفساد لتسهيل هذه الأنشطة.
4. أن نجاح أي منظومة وطنية لمكافحة الفساد يتوقف على بناء نظام معلومات وطني متكامل، يتضمن قواعد بيانات مشتركة بين الأجهزة الأمنية، القضائية، والرقابية، ما يعزز سرعة الكشف والتحقيق والملاحقة.
5. أن التشريعات وحدها لا تكفي لمكافحة الفساد ما لم تكن مقترنة بإرادة سياسية واضحة ومعلنة تدعم الشفافية والمساءلة وتُعلي من مبدأ سيادة القانون على الجميع دون استثناء.
6. أن الاتفاقيات الدولية تشكل مرجعية مهمة، لكنها تظل بحاجة إلى آليات تنفيذ فعالة وتقييم دوري لمدى التزام الدول بها، لضمان عدم تحوّلها إلى نصوص شكلية.
7. إن مكافحة الفساد لا يمكن أن تتم بمعزل عن التعاون المشترك بين الدول، حيث يتطلب ذلك تنسيقًا مستمرًا في المجالات الأمنية والقانونية والتشريعية وتبادل المعلومات والخبرات.
8. إن هناك تباينًا في تعريف الفساد بين الدول والمنظمات الدولية، وهو ما يُعد تحديًا أمام بناء مقاربة دولية موحدة وشاملة لمكافحته، ويفتح المجال أمام التفسيرات المختلفة لممارساته وحدوده.
9. هنالك أدوات متعددة لتعزيز التعاون الدولي، من أبرزها: توقيع الإعلانات المشتركة، ومذكرات التفاهم، والاتفاقيات الثنائية، والمعاهدات متعددة الأطراف، والبروتوكولات التنفيذية، والبرامج المشتركة، إضافة إلى المشاركة في الأطر الدولية كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
10. إن دولة قطر تبنّت نهجًا شموليًا لمكافحة الفساد، عبر تبني استراتيجيات وطنية فعالة، وتطوير الإطار التشريعي والرقابي، وتعزيز مشاركتها الإقليمية والدولية في المبادرات والاتفاقيات ذات الصلة، ما يعكس التزامها بمكافحة الفساد على مختلف الأصعدة.

التوصيات:

1. ضرورة أن تقوم جميع الدول بإقرار أو تحديثتشريعاتها بما يضمن محاسبة كل من يثبت تورطه في قضايا فساد، مع النص على عقوبات رادعة تتناسب مع جسامة الجريمة وتداعياتها على المجتمع والدولة.
2. أهمية التحول نحو الحكومة الإلكترونية وتبني نظم الحكومة الإلكترونية كوسيلة فاعلة للحد من الفساد الإداري والمالي، من خلال تقليل التدخل البشري في الإجراءات الحكومية، مما يسهم في الحد من الرشوة والتلاعب.
3. تعزيز الشفافية المالية للمسؤولين من خلال إلزام شاغلي الوظائف العامة بالإفصاح الدوري عن مصادر دخلهم وأوجه إنفاقهم، في إطار قانوني واضح يضمن الشفافية ويعزز من ثقافة النزاهة والمساءلة.

4. دعم المؤسسات والمنظمات المعنية بمكافحة الفساد إلى جانب تفعيل دور منظمات المجتمع المدني باعتبارها شريكًا أساسيًا في الرقابة الشعبية ونشر الوعي المجتمعي.
5. ضرورة استمرار وتوسيع التعاون بين الدول في مكافحة الفساد، من خلال تبادل المعلومات والخبرات، وتفعيل الاتفاقيات الإقليمية والدولية ذات الصلة، وتطوير آليات التنسيق المشترك.
6. التركيز على الدراسات الميدانية لتحليل بيئة العمل: وإعداد بحوث تطبيقية دورية حول أسباب القصور في بيئة العمل والإنتاج، واقتراح الحلول الكفيلة بمعالجتها، بهدف تحسين الأداء المؤسسي وتحصين المؤسسات ضد مظاهر الفساد الإداري والمالي.
7. إنشاء مركز وطني متخصص في الدراسات الاستراتيجية للفساد، يعمل على تحليل البيانات والمؤشرات وتقديم توصيات مبنية على الأدلة.
8. اعتماد مؤشرات وطنية محددة لقياس مستويات النزاهة والشفافية وفعالية الأجهزة الرقابية، على أن تُعلن هذه المؤشرات بشكل سنوي أمام الرأي العام لتعزيز ثقافة المحاسبة المجتمعية.
9. استحداث نظام حماية قانونية متكامل للمبلغين عن الفساد والشهود والخبراء، يكفل حمايتهم من أي ضغوط أو انتقام وظيفي أو اجتماعي، ويشجع الأفراد على الإبلاغ الآمن عن حالات الفساد.
10. تشجيع استخدام التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي في رصد مؤشرات الفساد المحتملة وتحليل البيانات الحكومية والمالية، بما يسهم في كشف الحالات المشبوهة بصورة استباقية قبل وقوعها.

قائمة المصادروالمراجع

- إبراهيم، نوال (2019م) المظاهر القانونية للفساد واستراتيجية مكافحته في تعزيز قيم النزاهة، Rule of Law and Anti-Corruption Center Journal، دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، قطر.
- أبو عون، علي فريد عوض(2014م)، التعاون الدولي في مجال الوقاية في مكافحة الفساد، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.
- الجزار، إسماعيل عبد الحميد (2021). منهج الشريعة الإسلامية في علاج ظاهرة الفساد الإداري. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 75، الصفحات 1745–1892.
- خصاونه، عميد عاصم؛ المازني، رانية بلقاسم (2023).الآلياتالدوليةلمكافحةالفساد: اتفاقيةالأممالمتحدةلمكافحةالفسادأنموذج،جامعةلوسيل، قطر.
- خيرالله، داود (2006م)، الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها، دراسة منشورة ضمن ندوة: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت.
- الساعدي، صباح عبد الكاظم (2008م) دور السلطات العامة في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري في العراق، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد.
- ستارك، كرستوفور، وآخرون (2021)."الذكاء الاصطناعي كأداة لمكافحة الفساد – (AI-ACT) الإمكانيات والمخاطر للنهجين من الأعلى إلى الأسفل ومن الأسفل إلى الأعلى"، جامعة كورنيل.
- شحاته، علاء الدين (2000م)،التعاون الدولي لمكافحة الجريمة، الإسكندرية، مصر.
- الشدادي سعيد(2008م)، أثر مكافحة الفساد الإداري في التنفيذ الأمثل للسياسات الاقتصادية في جمهورية اليمن.
- الطراونه، مخلد (2018م)، المنظمات الدولية، دائر وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.
- عبدالله، حسين(2011م) مقال بعنوان الفساد الأخلاقي.. أسباب وعلاج، نشر بتاريخ 12 مارس 2011م، الامارات العربية.
- عيسى، حنا (2020م) مقال بعنوان الفساد،أنواعه وطرق علاجه، نشر على موقع شبكة فلسطين الإخبارية، بتاريخ 2020/09/10م، فلسطين.
- العناني، محمد شوق وهدي، إسلام. (2022)، الذكاء الاصطناعي ودوره في مكافحة الفساد،دار النهضة العربية.
- الغنيمي، محمد طلعت(1947م)، الغنيمي في التنظيم الدولي، منشأة المعارف، جمهورية مصر العربية.
- فاروق،علي(2008م)، رسالة دكتوراه في التعاون الدولي في مكافحة غسيل الأموال المتحصلة من الجريمة المنظمة وجرائم المخدرات في ضوء القانون الدولي، كلية الحقوق جامعة القاهرة.
- المري، عبد الله طالب علي عفيفة (2020). مدركات الفساد الإداري في دولة قطر وعلاقته بالجهود الحكومية لمكافحته. رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، كلية الدراسات العليا.
- معابرة، محمود محمد(2011م)، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية، دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان.
- المعاسفة، نشأت وآخرون (2017م) الجرائم المستحدثة وآليات مواجهتها، مكتب قطر الوطنية، مطابع الشرطة، كلية الشرطة، قطر.
- الهيئة العامة لمكافحة الفساد الكويتية، بحث بعنوان ثقافة مكافحة الفساد، مجلة نزاهة الكويتية،الكويت.
- الوائلي،ياسر خالد (2016)، الفساد الإداري،مفهومه وأسبابه، مجلة النبأ، العدد 80 كانون الثاني.

الاتفاقيات والوثائق الدولية:

- الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد لعام 2010م.
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية 2000م .
- الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم الفساد 2010م.

مو اقع الكترونية:

- موقع منظمة الشفافية الدولية على : https://www.transparency.org/، تاريخ المشاهدة 2025/3/12.
- موقع البيان الاخباري https://www.albayan.ae،تاريخ المشاهدة 2025/3/15.
- موقع معجم المعاني لكل رسم معنىhttps://www.almaany.com، تاريخ المشاهدة 2025/3/12.
- موقع ميزان القطري للقوانين والاتفاقيات الدولية.تاريخ المشاهدة 2025/4/1.
- موقع شبكة فلسطين: http://pnn.ps/news/540203،تاريخ المشاهدة 2025/3/15.
- موقع هيئة الرقابة الإدارية والشفافية: https://www.acta.gov.qa/ar-qa/Pages/default.aspx، تاريخ المشاهدة 2025/3/12.